

تحقيق

بعد انتفاضة أساتذة الثانوي لاستعادة موقعهم الوظيفي، تنفذ رابطة أساتذة الجامعة اللبنانية، اليوم، إضراباً تحذيرياً «إصلاحياً». لكن ثمة من يخشى أن تدجّن القوى المؤتلفة في الرابطة، فتكتفي بالتحذير ولا تواجه السلطة

أساتذة «اللبنانية» في بيوتهم لا لجامعة تسير «على التسهيك»

فاتن الحاج

لا أحد يعرف كيف تسير شؤون الجامعة اللبنانية في السنوات الأخيرة. ربما يحصل ذلك بفضل العناية الإلهية، وربما كانت أقدامها لا تزال على الأرض «بحكم الجاذبية»، لكن الأمر لا يحدث - بالتأكيد - بقوة القانون، وإلا فما الذي يفسر أن تبقى أكبر مؤسسة جامعية في لبنان 5 سنوات من دون مجلس جامعة؟ هذا المجلس قوامه عمداء أصليون وممثلو أساتذة، ومن المفروض أنه هو الذي يدير شؤونها الأكاديمية والإدارية والمالية، فكيف تمشي الأمور بدونه؟

وتعيين العمدة أصبح مطلباً تصورياً. وهو يأتي في مقدمة مطالب الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، التي تنفذ إضراباً تحذيرياً، اليوم، يشارك فيه نحو 3 آلاف أستاذ في الملاك والتفرغ والتعاقد، حسب المنظمين.

في المبدأ، يكاد أهل الجامعة بجمعون على أنه لا تطور لمؤسساتهم بمعزل عن استقلالية يوفرها مجلس عمدة يرسم سياستها العامة. تماماً كما يرسم مجلس الوزراء سياسة الدولة. ومعظم هؤلاء متفقون أيضاً على أن ربط تعيين العمدة بالتعيينات الإدارية الأخرى مرفوض بالمطلق، فالجامعة هي مؤسسة مستقلة إدارياً ومالياً عن مؤسسات الدولة مع أنها تتبع لها. لكن أساتذة «واقعيين» يعلمون أن الجامعة ليست أبداً في أولويات السلطة السياسية، يتشككون في أن يحدث تعيين 19 عميداً دفعة واحدة في المدى القريب، رغم صدور معظم الترشيحات عن مجالس الكليات التي، في ما يبدو، ستنتظر طويلاً لتأخذ

قسمة على 35 أو تحديد لـ68



النواقص. كذلك، إن دراسة قانون جديد للجامعة ستعالج، بحسب منيمنة، اللغز الحاصل بشأن معاهد الدكتوراه وتضارب الصلاحيات مع الكليات. وفي احتساب المعاش التقاعدي، رفع منيمنة إلى مجلس الوزراء، مشروع القسمة على 35 وسيختار أحد الخيارين: إما هذا المشروع، وإما تمديد سن الخدمة إلى 68.

نفي وزير التربية د. حسن منيمنة، في اتصال مع «الأخبار» أن يكون تعيين العمدة مرتبطاً بالتعيينات الإدارية الأخرى. وأشار إلى «أننا نسير في تطبيق آلية التعيين وفق القانون، إذ رشحت كل كلية 5 أسماء رفعت إلى رئيس الجامعة الذي يختار منها ثلاثة أسماء قبل أن يرفعها إلى وزير التربية ليختار منها واحداً ويرفعه إلى مجلس الوزراء من دون أي عرقلة». وبالنسبة إلى المطالب الأخرى، أكد منيمنة أنها مستقلة عن ملف تعيين العمدة، ما عدا دخول الأساتذة المتعاقدين إلى التفرغ، فهذا الملف يحتاج إلى موافقة عمدة أصليين. وعن دخول الأساتذة المتفرغين إلى ملاك الجامعة، أوضح الوزير أنه سيتسلم هذين اليومين من رئيس الجامعة ملفات الأساتذة، بعد استكمال

مجراها الطبيعي إلى وزير التربية ومن ثم إلى مجلس الوزراء لإقرارها. وفي الانتظار، هل بحق لرئيس الجامعة ووزير الوصاية أن يحللا مكان مجلس الجامعة في كل القضايا؟ يقول د. وسيم حجازي، عضو التجمع الوطني لأساتذة اللبنانية، إن هذا ما يحصل عرفاً، لكن

القانون لا ينص على ذلك، ويقوم الرئيس والوزير بهذا الدور فقط لتسيير أمور الجامعة بغياب مجلسها، المفترض أن يكون قصيراً. والأساتذة، بحسب حجازي، مستأثرون لتغيير القانون، وخصوصاً «أن رابطةهم تبدو غير جادة في المطالبة بحقوقهم». ويسأل: «ماذا بعد التحذير؟



عودة الديمقراطية من خلال المجالس الأكاديمية إلى الجامعة قبل المطالب المادية، وإن كان من حقنا زيادة الرواتب لتعزيز الوضع الوظيفي للأستاذ الجامعي وخصوصيته التي أقر بها الرئيس الراحل رفيق الحريري». ويقول: «الرابطة جادة و«مش عم تمزج» وتنتظر

هل الرابطة مستعدة بتربيتها الحالية لمواجهة السلطة السياسية لكونها تضم كل القوى في هذه السلطة، أم أنها تتحرك من باب رفع العتب؟»

عضو الهيئة التنفيذية للرابطة، د. شربل كפורي، يؤكد «أن تحركنا إصلاحياً بامتيان، فما نطالب به هو

عاصفة «الثورة» تجتاح صيدا

خالد الضريبي

تكون المعادلة القائمة في لبنان: كل غني يساوي حارة معترين»، وإما دعوة لجمول «التي وُجدت لتنتصر»، والتي حظيت بنصيب وافر من الكتابات. أما قمة «التوهج الثوري» في تلك الشعارات والكتابات المخطوطة فهي «شيوعي + ناصري = الثورة القادمة.. الوطن أو الموت». لكن، حتى هنا «الثائرون» لم يتفقوا على دعوة واحدة، فدعوة تدعو إلى «القومية العربية»، وأخرى تدعو إلى «الأممية»، وثالثة إلى الثورة، لكن أحد الشعارات المرفوعة بجيب بشكل أو بآخر عن هذه التساؤلات في عدم التجانس الفكري، إذ يقول الشاعر «يا ثوار لبنان إلى أي عقيدة انتميمت اتحدوا».

هل هي نوستالغيا إلى زمن كان فيه للشعارات الثورية معنى ومضمون؟ نسأل أحد الذين شاركوا في كتابة هذه الشعارات على الجدران في زمن السبعينات، علي وهبي، فيرد بأن «الزمن لم يتغير في مضمونه، فهذه الشعارات لم تتأثر ولن تتغير طالما أن الصراع مع الرأسمالية والصهيونية ما زال مفتوحاً على مصاريعه». يحن وهبي إلى أيام الكتابة على الجدران، فيعلق قائلاً وهو ينظر إلى أحد الشعارات «شو بدك، الكتابة على الجدران أحلى وسيلة، كانت أيام».

العاصفة الهوجاء تجتاح الشارع الصيداوي. العاصفة هنا ليست مطراً ولا رعداً، بل هي من نوع آخر: من النوع الثوري، تزامنت مع الذكرى الخامسة والعشرين لتحرير صيدا. فمنذ أيام تقريباً انتشرت في بعض شوارع المدينة كتابات خطت باليد، وتضمنت شعارات ثورية تشبه ما كانت عليه تلك الشعارات في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. ولم يذبلوا شعاراتهم بتواقيعهم، تاركين العنان للخيال لتكهن هوياتهم، لكنها شعارات توجي ب«شيوعية ما»، كما يقول أحدهم. ففي إحدى زوايا الشارع، نشاهد شعار «ثائر حار يأكل النار»، ورسماً لمنجل ومطرقة باللون الأسود كتب بجانبه «العاصفة الثورية الهوجاء». في مكان آخر ثمة «إعصار ثوري» وباللون الأسود أيضاً. وتنوعت الدعوات في هذه الشعارات بين النصح الاجتماعي للمواطن وتحذيره بأن «من اشتراه.. باعه»، لتخلص بعضها إلى نتيجة مفادها «رفض شراء الذمم والضمان رفضاً مطلقاً»، وإلى «الاشتراكية ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة لأنه لا يجوز أن

على فكرة

أوقف وزير الصحة العامة د. محمد جواد خليفة، في نهاية شباط الماضي، تعاقف الوزارة مع 6 مستشفيات في منطقة الضاحية الجنوبية، بسبب رفضها استقبال امرأة حامل لإجراء عملية ولادة، علماً بأن الدولة وضعت لمستشفيات هذه المنطقة موازنة مالية تقدر بـ24 مليار ليرة لبنانية، وأشار خليفة، في حديث صحافي، إلى أنه لم يتلق أي مراجعة من مسؤولي هذه المستشفيات، وهو لن يتصل بهم ويكاشفهم بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة كمرحلة أولى وستتبعها إجراءات أكثر صرامة.

... وولدت في بعلبك

بعلبك - علي يزبك

يحتاجون إلى المكوث في الحاضنات أكثر من شهرين مع رعاية خاصة، لذا كان رد المستشفيات: «نستطيع استقبال الأم فقط دون الأطفال». هنا عاشت رجاء لحظات صعبة من المفاضلة «بين روحي وحيات أطفالي الذين انتظرتهم لسنوات عدة قبل أن أجري عملية تخصيب اصطناعية»، إلى أن أتى الفرج مع موافقة مستشفى دار الأمل في بعلبك على إدخالها بعد رحلة بالسيارة امتدت أكثر من ساعتين، حيث وصلنا إلى بعلبك عند السادسة صباحاً. وعلمت رجاء أنها أصيبت بمرض يعرف بالانسام الحملي.

أما زوج رجاء يوسف ناصر الدين فيصعب جام غضبه على المستشفيات التي لم تستقبل زوجته وهي في حال حرجة جداً. ويقول: «أنا أعمل في صبّ الباطون، وليس في مقدوري أن أسدد كلفة الولادة والعملية والحاضنة، لذا فإنني أضع هذا الأمر بعهدة وزير الصحة محمد جواد خليفة الذي سمعنا أنه أوقف التعاقد أخيراً في بيروت مع مستشفيات امتنعت عن استقبال مريض في حال حرجة».

واليوم ينتظر الوالدان بفارغ الصبر ضمّ توائمها الثلاثة إلى حضنهما الدافئين، «والله بعين على تحمل كلفة إطعام ثلاثة أطفال دفعة واحدة»، يقول يوسف.

كانت رجاء ناصر الدين (28 عاماً) تعاني مخاض ولادة مبكرة نتيجة ارتفاع في ضغط الدم، حين رفضت تسعة مستشفيات في بيروت استقبالها بحجة عدم توافر الحاضنات لتوائمها الثلاثة. وبعد فقدان الأمل، قرر زوجها المخاطرة ونقلها إلى مستشفى دار الأمل في بعلبك الذي وافق على إسعافها، وأخضعت مباشرة لعملية قيصرية ناجحة. أما التوائم الثلاثة توفيق وساجد وجواد فهم في حالة جيدة ويخضعون للمتابعة الدقيقة، إذ يحتاجون إلى قرابة الشهرين في الحاضنات ليخرجوا بعدها إلى حضن والدتهم، بحسب مدير مستشفى دار الأمل، ركان علام، الذي تعهد مواصلة علاجهم على نفقة وزارة الصحة حتى يخرجوا بسلام. وفي التفاصيل التي ترويها رجاء، أنها فوجئت بمخاض ولادة وهي في بداية الشهر السابع، فانتقلت، عند العاشرة ليلاً، من القماطية - قضاء عاليه حيث تسكن إلى بيروت متنقلة بين المستشفيات، إلا أن أيامها لم يستقبلها، لأنها غير مسجلة في الضمان الاجتماعي، وتعالج على نفقة وزارة الصحة، فضلاً عن أن توائمها الثلاثة